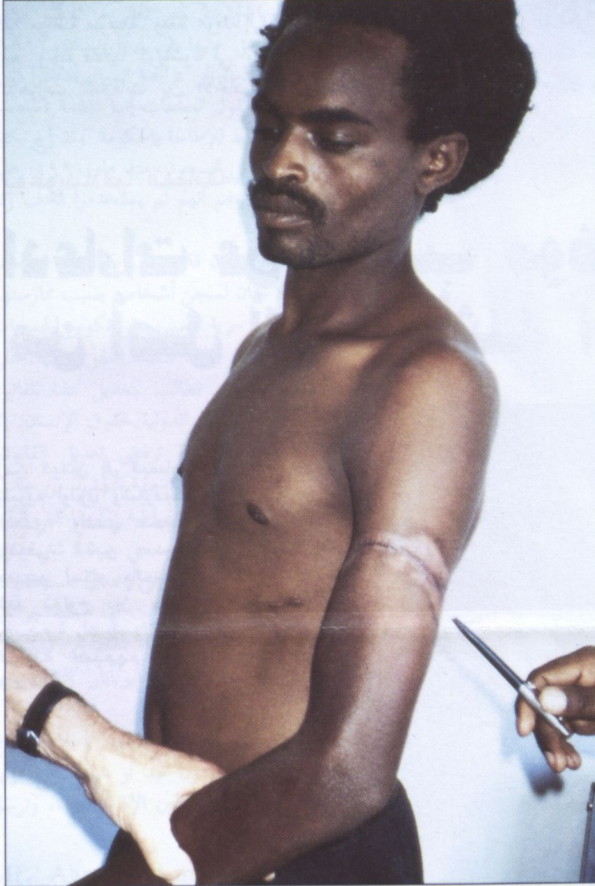


منظمة العفو الدولية

December 1995

ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ - المجلد ٢٥ - العدد الثاني عشر

النشرة الإخبارية



اعضاء الوفد الطبي
لمنظمة العفو الدولية
يفحصون أحد الشبان
الأربعة، الذين قام
ضباط «الفرع
الخاص» بربطهم في
الأشجار وضربهم، مما
أدى إلى إصابتهم جميعاً
بعجز مستديم.

في هذا العدد

الأخبار ٢

تزعم حكومة كوريا الشمالية أن نحو ٥٠ من سجناء الرأي والسجناء السياسيين قد ماتوا أو لم يتم اعتقالهم مطلقاً.

تحت

الأضواء ٣

تحت وطأة الحرب الأهلية، لم يبق في أفغانستان سوى الأنقاض والحطام، حيث شهدت ربوعها انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وزادت من تفاقمها إمدادات الأسلحة التي تنهال على البلاد بلا حدود ولا ضوابط.

مناشدات

عالمية ٧

سوريا
كوريا الجنوبية
بيرو

ناكورو، ثم انهالوا عليهم ضرباً. وعلى الرغم من الإصابات التي لحقت بالشبان الأربعة نتيجة لذلك، لم يتم نقلهم إلى المستشفى إلا بعد ستة أيام. كما اضطر الأطباء لبرّ ذراع أحد الضحايا، بعد يومين، إثر إصابته بالغرغرينا.

وقد قام وفد طبي من منظمة العفو الدولية بفحص ثلاثة من هؤلاء الضحايا، وانتهى إلى أنهم جميعاً «يعانون من عاهات مستديمة في أجسامهم، وبالأساس في أذرعهم ... وهي عاهات لا يمكن أن يكونوا قد ألحقوها بأنفسهم». ومن ناحية أخرى، وفيما يبدو أنه محاولة للحيلولة دون تقديم دليل على الممارسات الوحشية للشرطة خلال محاكمة علنية، لم تُوجه أية اتهامات لهؤلاء الأشخاص الأربعة، بل وأطلق سراحهم بعد أن ظلوا محتجزين في المستشفى تحت حراسة الشرطة لمدة سبعة أشهر. وكان الأربعة ضمن مجموعة من ٦٧ رجلاً أتهموا بعقد اجتماع بصورة غير قانونية، وتعرض ١٧ منهم على الأقتل للتعذيب، حسبما ورد. أما الأشخاص الثلاثة والستون الآخرون، والمحتجزون حتى الآن، فمازالت قضيتهم منظرية أمام القضاء.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق العميق لرفض السلطات الكينية الاعتراف بوجود نمط من التعذيب، بالرغم من وجود أدلة تثبت ذلك. وتحت المنظمة حكومة كينيا على اتخاذ خطوات فعالة لمنع ممارسات التعذيب والمعاملة السيئة أثناء الحجز.

عليهم بفترة وجيزة، ويتخذ في العادة شكل الضرب الوحشي بالعصي وقبضات الأيدي أو بمقابض المجارف أو كعوب البنادق. وكثيراً ما يتم تعذيب المعتقلين بتعليقهم في وضع مقلوب مع وضع عصا خلف الركبتين وأمام المرفقين، ثم ضربهم على باطن القدمين. ويُحتجز بعض السجناء لعدة أيام في زنازين ملأى بياه يبلغ ارتفاعها بوصتين. بينما يُعذب البعض الآخر بنزع أظافر اليدين والقدمين، أو باقتيادهم ليلاً إلى إحدى الغابات، ثم تعليقهم في الأشجار وضربهم.

كما تعرض بعض الرجال والنساء على حد سواء إلى صنوف قاسية من الانتهاكات الجنسية. فكان الرجال يُعذبون بوخز خصاياهم بدبابيس كبيرة أو بربطها بالأسلاك ثم شدّها. بينما كان النساء يُعذبن بوضع أجسام داخل المهبل. ففي يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، قامت إحدى مفتشات الشرطة، حسبما ورد، بتعذيب امرأة تُدعى أليس ماريغا أشيويوا، بأن وضعت في مهبلها زجاجة فلفل. وقد بُرئت هذه المرأة فيما بعد إثر توفر أدلة تثبت أن اعترافاتها انتزعت تحت وطأة التعذيب، ولكن لم ترد لمنظمة العفو الدولية أية معلومات تفيد بأن ثمة تحقيقاً أجري بخصوص ما ادعته من تعرضها للتعذيب.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، أصيب أربعة شبان بعجز دائم، بعدما قام ضباط «الفرع الخاص» بربطهم في الأشجار، في غابة دندوري بالقرب من

كينيا

ضحايا تحطمت حياتهم من جراء التعذيب

ألقي القبض على الحامي وسجين الرأي السابق وانغ أوندو كاريوكي في ٢٢ سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، حيث احتُجز في عزلة تامة عن العالم الخارجي طيلة سبعة أيام. وأفادت الأنباء أنه مجرد من ملابسه تماماً ثم تعرض للضرب، كما حرّم من الطعام طوال الأيام الثلاثة الأولى. وعند نظر قضيته في المحكمة، رفض القاضي إجراء تحقيق بخصوص دعوى التعذيب.

وتأتي هذه الواقعة في سياق نمط شائع ومعتاد بالنسبة لكثير من المعتقلين السياسيين والمشتبه فيهم جنائياً في كينيا، حيث تنفّس ممارسة صنوف التعذيب والمعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن، كما تتسم الأوضاع في السجون بالقسوة. فقد توفي ما يزيد عن ٨٠٠ سجين في سجون كينيا منذ بداية العام. ويبدو أن من المعتاد تعذيب السجناء لانتزاع اعترافات منهم، حيث يعاني الكثيرون من إصابات جسيمة نتيجة لذلك. إلا أنهم يُحرّمون في أحيان كثيرة من تلقي العلاج الطبي أو يتم التباطؤ في علاجهم. بل وتعرض الأطباء الذين يسعون لمعالجة ضحايا التعذيب إلى مضايقات من جانب ضباط الشرطة والسجون. ونادراً ما تجري الشرطة تحقيقات بخصوص ادعاءات التعذيب، أما تقديم الجناة للمحاكمة فهو أمر أكثر ندرة، مما يجعل كثيراً من ضباط الشرطة يتصرفون وكأنهم في نجوة من العقاب أو المساءلة. وعادة ما يُمارس تعذيب المعتقلين بعد القبض

الحكومة تنكر احتجاز السجناء

ومن جهة أخرى، أبلغت سلطات كوريا الشمالية منظمة العفو الدولية أنه لم يسبق اعتقال كيم دوك هوان على الإطلاق، وادعت أنه كان يعمل في معهد للبناء، ثم عمل مهندساً في وزارة الإنشاء والتعمير، وتوفي في عام ١٩٨٥ من جراء إصابته بسرطان في الرئة.

ومع ذلك، تعتقد منظمة العفو أن ثمة أدلة مقنعة على أن كيم هوان قد اعتُقل. وتواصل المنظمة مساعيها لمعرفة ما حدث له. وفي الوقت نفسه، تشعر المنظمة بالقلق على مصير السجناء الآخرين في كوريا الشمالية، وسوف تستمر في جهودها للحصول على مزيد من المعلومات في هذا الصدد.

وكوريا الشمالية، وأجبرت زوجته على مغادرة البلاد مع ابنهما.

وبعد بضعة شهور، تلقت فالتينا كوراشوفا رسالة من زوجها يقول فيها إنه أرسل إلى أحد معسكرات «إعادة التوعية» لأنه رفض أن يطلقها ولأنه تلقى دراسته في الاتحاد السوفيتي السابق. واستمر الزوجان في تبادل الرسائل حتى عام ١٩٦٦، عندما توقف كيم دوك هوان فجأة عن الرد على رسائل زوجته، التي دأبت على الاستفسار عن مصيره، ولكنها لم تكن تتلقى إلا رسائل مقتضبة من سلطات كوريا الشمالية تزعم فيها أنه تعذر الاستدلال على مكان وجوده.

تزعم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) أن معظم من اعتُبروا ضمن سجناء الرأي أو السجناء السياسيين في البلاد قد ماتوا، أو أنهم لم يُعتقلوا أصلاً. وتحت منظمة العفو الدولية حكومة كوريا الشمالية على إيضاح مصير نحو ٥٠ سجيناً.

ومن هؤلاء السجناء الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً كيم دوك هوان. وكان قد درس في الاتحاد السوفيتي السابق خلال الخمسينيات، وتزوج هناك من مواطنة سوفيتية. وبعد عودته إلى كوريا الشمالية مع زوجته فالتينا كوراشوفا في أواخر الخمسينيات، تدهورت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي السابق

يوغوسلافيا السابقة

ادعاءات عن تعذيب موظفي شرطة من أصل ألباني أثناء اعتقالهم



(من اليمين إلى اليسار) بليريم أولوني وشيوميت أحمد، وأفدي محمد أوفيتي، الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدة تتراوح بين ستة وسبعة أعوام. ولا يزال الثلاثة جميعهم قيد الاعتقال.

أنه تعرض للتعذيب بالصدمات الكهربائية. وقد أكدت فحوص خبراء الطب الشرعي الإصابات التي لحقت ببعض الضحايا.

كما أدين ٣٨ متهماً في محاكمة أُجريت في بريسترسين في سبتمبر/أيلول. وقد أجلت جلسات المحاكمة عدة مرات نظراً للحالة الصحية السيئة للمتهمين، والتي قال محامو الدفاع إنها نجمت عن التعذيب أو تفاقمت بشدة تحت وطأته. ومن ناحية أخرى، أدين ٣٢ متهماً آخر في ثلاث محاكمات أُجريت في بيتشي وغرينالي.

وقد اشتكى محامو الدفاع مراراً خلال المحاكمات من المخالفات التي اتسمت بها إجراءات المحاكمة، والتي أدت، على حد قولهم، إلى تقويض حقوق المتهمين في الدفاع على نحو خطير. هذا، وقد طالبت منظمة العفو الدولية بإجراء تحقيق في ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة، وأعربت عن قلقها لعدم توفير محاكمة عادلة للمتهمين.

وفي أثناء المحاكمات، أنكر المتهمون التهم الموجهة إليهم، وذكروا أن الأنشطة التي قاموا بها كانت أنشطة نقابية في إطار نقابة موظفي الشرطة (السابقين). وادعى جميع المتهمين تقريباً أنهم تعرضوا، إثر إلقاء القبض عليهم (في نوفمبر/تشرين الثاني، وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤)، للتعذيب أو لمعاملة سيئة على أيدي ضباط الشرطة بغرض انتزاع «اعترافات» ملفقة منهم. واستدعى الأمر نقل بعضهم إلى المستشفى لمعالجتهم من إصابات شديدة.

وفي يوليو/تموز أدانت إحدى المحاكم في بريستينا ٦٩ متهماً، من بينهم أفدي محمد أوفيتي، وهو قائد شرطة سابق. وقد قال أمام المحكمة إن أفراد الشرطة انهاروا عليه ضرباً حتى فقد الوعي خمس أو ست مرات، كما اعتدوا بالضرب على والده ثم أحضره وهو ينزف لكي يرى ابنه أثناء اعتقاله. ومن بين المتهمين الآخرين شيوميت أحمد، الذي زعم

في سياق خمس محاكمات، أُجريت في الفترة من إبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، أدين ١٣٩ رجلاً، جميعهم تقريباً من أصل ألباني ومن العاملين السابقين في الشرطة في مقاطعة كوسوفو، حيث أدينوا بتهمة الإعداد لتشكيل قوة شرطة سرية بغرض السعي إلى فصل المقاطعة (التي ينحدر أغلب سكانها من أصل ألباني) عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وقد صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدة متفاوتة أقصاها ثماني سنوات، وأُفرج عن معظمهم حين نظر الطعون في الأحكام، إلا أن ٢٢ منهم ظلوا رهن الاعتقال.

وكان هؤلاء المتهمون ضمن ما يقرب من أربعة آلاف من موظفي الشرطة ذوي الأصل الألباني الذين فُصلوا من وظائفهم بعدما رفضوا قبول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الصربية في عام ١٩٩٠، والتي ألغت من الناحية الفعلية الحكم الذاتي الذي تمتع به المقاطعة.

تحت الضوء

بعض مقاتلي حركة
«طالبان» (الطلاب
الدينيون)،
ويحوزتهم دبابات
روسية الصنع من
طراز تي - ٦٢،
تستخدمها
الفصائل المتحاربة
في الوقت الراهن،
كابول، ١٩٩٥



© Steve Dupont

أفغانستان: بلد وسط الانقراض

فالنساء والفتيات يُعاملن وكأنهن من غنائم الحرب، ولا يتورع أفراد الفصائل المسلحة عن اغتصابهن كما يحلو لهم، أو يقومون ببيعهن لاستغلالهن في أنشطة الدعارة. كما أُجبر بعض السجناء على أكل لحم قيل لهم إنه لحم بشري، وغُذِب البعض بالخدمات الكهربائية أو عُصرت خصلهم بالكماشات. ويكابد جميع السجناء تقريباً الضرب والحرمان من الطعام فترات طويلة، كما يتعرضون لدرجات قصوى من الحرارة والبرودة. وتكتظ السجون والمعتقلات بأشخاص احتجزوا دونما سبب سوى آرائهم السياسية أو انتماءاتهم الدينية أو العرقية، بينما يُحتجز بعضهم كرهائن.

ويقوم أفراد الجماعات السياسية الأفغانية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان دون أن يساورهم أدنى خوف من نيل عقاب أو جزاء. ولا شك أن الدول التي زودت الفصائل الأفغانية المتحاربة بالأسلحة والذخائر، وقدمت لها العون المالي والسياسي، قد ساعدت على خلق مناخ من العنف وانعدام القانون لا تلقى فيه حقوق الإنسان سوى الازدراء والاستخفاف. ومع ذلك، ظلت هذه الدول ترفض على الدوام أن تتحمل مسؤولية ما جلبته أفعالها من عواقب.

ويدعو أن العالم قد نسي أفغانستان، إلا أن المستقبل لا يخلو من بارقة أمل؛ فإذا ما تنبه العالم لمحنة أفغانستان، وإذا ما سارع المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات بناءة، فسوف يصبح بمقدور الجيل القادم من الأفغان أن يبني مجتمعا تحظى فيه حقوقهم الإنسانية بالاحترام الواجب لها.

الأفغان؛ إذ لقي ما يزيد عن ٤٠٠ ألف طفل حتفهم في غمار الحرب الأهلية، وفقاً لتقديرات «صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة» (اليونيسيف). كما دُمرت قرى ومنازل بأكملها بما فيها من المواشي والمحاصيل من جراء القصف بالصواريخ والقنابل ومدافع الهاون. وفي غضون سنوات الحرب، اضطر أكثر من خمسة ملايين شخص - أي ما يعادل ثلث السكان - للفرار من البلاد بعدما استبد بهم الخوف والهلع، وانتهى الأمر بمعظمهم في مخيمات اللاجئين المنتشرة في باكستان وإيران. أما السكان الآخرون الذين ظلوا في أفغانستان، فقد شُرد مئات الألوف منهم وأصبحوا بلا مأوى ولا ملاذ.

وقد تفاقمت أزمة حقوق الإنسان منذ إبريل/نيسان ١٩٩٢، عندما سيطرت الجماعات المسلحة التي تُعرف عموماً باسم جماعات «المجاهدين» على أجزاء من العاصمة كابول وغيرها من المدن. إذ أسفرت الهجمات العنيفة بقذائف المدفعية، والتي شنتها جميع الفصائل، عن سقوط عشرات الألوف من القتلى في صفوف المدنيين فضلاً عن جرح آخرين. ويبدو أن بعض هذه الهجمات قد استهدفت المناطق السكنية عمداً، لا لشيء سوى أن سكانها يُعتبرون من مؤيدي هذه الجماعة أو تلك من الجماعات المنافسة. كما قام أفراد الفصائل المسلحة بقتل آلاف آخرين بإطلاق النار عليهم من مسافة قريبة، أثناء غارات شنها على بيوت وأولئك الضحايا. ولا يزال عدة آلاف من الأشخاص مفقودين بعدما اختطفتهم جماعات مسلحة.

وقد أصبح التعذيب متفشياً في أفغانستان؛

في غمار الحرب الأهلية الضارية المستمرة منذ ١٦ عاماً، تحولت أفغانستان إلى بلد ممزق الأوصال، بين شعبه تحت وطأة صنوف شتى من الأحوال والفظائع؛ ولم تعد في البلاد أية سلطة مركزية فعالة، بينما غدت قوانينها مجرد حبر على ورق. وفي أتون هذا الصراع الدامي، دأب المقاتلون المسلحون التابعون لعشرات الجماعات السياسية، وكذلك القادة العسكريون المحليون، على ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وضاعت من حدها إمدادات الأسلحة التي تنهال على أفغانستان بلا حدود ولا ضوابط. وكان من شأن هذا كله أن يمزق حياة جيل بأكمله من الأفغان؛ ومع ذلك، ظلت بقية دول العالم تضرب صفحاً عن معاناتهم ومحتهم.

ومنذ أن ابثلت أفغانستان بالحرب الأهلية، التي اندلعت في أعقاب الغزو السوفيتي للبلاد في عام ١٩٧٩، سارعت حكومات في مختلف أنحاء العالم إلى تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري للفصائل المتحاربة.

وطوال ما يزيد عن ١٠ سنوات، انتهالت على أفغانستان كميات هائلة من الأسلحة، وكانت الدول المسؤولة عن ذلك في المقام الأول هي: ما كان يُعرف بالاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها من الدول الأوروبية، والصين وباكستان والمملكة العربية السعودية ومصر وإيران؛ حيث كانت هذه الدول جميعها تقوم إما ببيع الأسلحة مباشرة لأفغانستان، أو بتمويل وتسهيل عمليات نقل الأسلحة عبر أراضيها.

وقد خلف هذا المسلك أثاراً مفعجة على المدنيين



أعمال القتل

المقاتل بعد ذلك أن يجز عنق القتيل بسيف ثلم من السيوف التي تُستخدم في المراسم. ومن جهة أخرى، يتهدد خطر الاغتيال كل من يجهر بمعارضة الجماعات السياسية المسلحة أو يعمل من أجل السلام. ومن أشهر الضحايا في هذا الصدد نجم الدين مصباح، وهو موظف من أصل أوزبكي كان يعمل مساعداً خاصاً للرئيس رباني. ففي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، أرسل للتفاوض مع الجنرال دوستم، وذلك قبيل اندلاع القتال بصورة مكثفة في أول يناير/كانون الثاني ١٩٩٤. ورغم أن مصباح كان مبعوثاً في مهمة، فإن القوات المتحالفة التابعة للجنرال دوستم وقلب الدين حكمتيار ألقت القبض عليه، ثم سلمته إلى قوات «حزب إي وحدات» (حزب الوحدة الإسلامية) في غربي كابول. وفي إبريل/نيسان ١٩٩٤، طلبت هذه القوات من أسرة مصباح - فيما ورد - فدية مقدارها خمسة ملايين دولار أمريكي مقابل إطلاق سراحه، ولكن الأسرة لم تستطع دفع هذا المبلغ. وعندما استولت قوات الرئيس رباني على مواقع «حزب الوحدة» في غرب كابول، في مارس/آذار ١٩٩٥، عثرت على مركز اعتقال به ثمانية سجناء أوردوا بالرصاص، وكان من بينهم نجم الدين مصباح. ورغم هذه الفضائح كلها، لم ترد لمنظمة العفو الدولية أية معلومات عن حالة واحدة تحسب فيها أحد المقاتلين أو القادة العسكريين بسبب ارتكاب مثل هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وإلى أن تتم محاسبة أولئك الجناة، فلا يلوح في الأفق أي أمل في أن تتوقف أعمال القتل.

التعذيب

دأبت جميع الفصائل الأفغانية على تعذيب الأسرى وإساءة معاملتهم؛ بل يقوم المقاتلون المسلحون بتعذيب الضحايا داخل منازلهم أو في الشوارع، عارضين صنوف وحشيتهم على مرأى ومسمع من الجميع. ففي مطلع عام ١٩٩٤، على سبيل المثال، استوقف بعض المسلحين من أعضاء جماعة «حركة إي انقلاب إسلامي» (حركة الانقلاب الإسلامي) ضابطاً سابقاً في الجيش الأفغاني، يُدعى قول نبي خان، ثم انهالوا عليه ضرباً حتى خمدت حركته تماماً، ولم تعد تبدو عليه أي علامة من علامات الحياة. وقد روى أحد الشهود لمنظمة العفو الدولية ما حدث آنذاك، قائلاً:

«ظن المسلحون أنه مات، فألقوا به في أحد الأركان، وقد أصبح مشلولاً تماماً». وقد صار التعذيب وسوء المعاملة جانباً مألوفاً في الحياة اليومية في المعتقلات الموجودة لدى جميع الفصائل السياسية المسلحة في أفغانستان؛ حيث يقاسي المعتقلون الضرب الوحشي، ويُحرمون من الطعام والشراب، ويُعرضون لدرجات قصوى من الحرارة والبرودة. أما النساء فيصبحن نهياً للاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية.

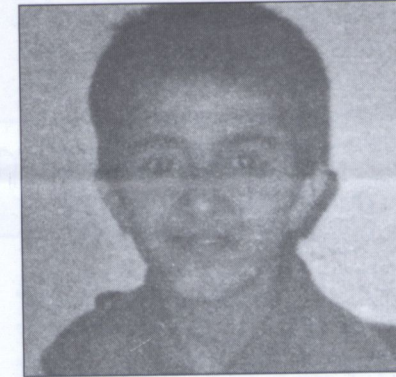
والغرض من تعذيب هؤلاء المعتقلين هو معاقبتهم أو إذلالهم بسبب أصلهم العرقي أو انتمائهم الديني، أو للاشتباه في أنهم يعملون لصالح أحد الفصائل المنافسة؛ بينما يُعذب البعض لإرغام عائلاتهم على دفع فدية.

ويتعرض الأشخاص الذين يتم التحقيق معهم لصنوف من التعذيب لا مثيل لقسوتها وإيلامها؛ ففي حديث أجرتة منظمة العفو الدولية مع رجل قبض عليه أفراد «مجلس الشورى» في كابول في مطلع عام ١٩٩٤، حكى الرجل وقائع استجوابه على أيدي أشخاص يعملون لصالح وزارة أمن الدولة؛ قال: «وضعوا إحدى خصيتي بين فكي كمامة وراحوا يعصرونها ... وذات يوم ضربوني بكعب

في يوم لا يختلف عن سواه من أيام عام ١٩٩٣، كان جمع من الناس يقفون في انتظار إحدى الحافلات في كابول؛ ولم يلبث أن ساد الهرج والمرج في صفوف الحشد، إذ انهالت القنابل من كل صوب على محطة الحافلات، وراحت الجثث والأشلاء تتناثر هنا وهناك؛ وكان من بينها جثة رجل فُصلت رأسه عن جسده. ولم تكد تمضي بضعة ثوانٍ حتى كان ما يزيد عن ٨٠ شخصاً قد سقطوا ما بين قتل وجريح. وفي غضون شهر واحد فحسب، خلال الفترة من ١٢ سبتمبر/أيلول إلى ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، قُتل ما يقرب من ٨٠٠ شخص وجرح أكثر من ١٧٠٠٠ آخرين، عندما قامت عدة فصائل مختلفة بقصف مناطق سكنية في كابول بنيران المدفعية وقذائف الهاون، مبررة هجماتها بقولها إن سكان هذه المناطق كانوا يساعدون الخصوم السياسيين لتلك الفصائل؛ وكان معظم الضحايا من النساء والأطفال العزل.

وقد استمر قصف المنازل بدون توقف تقريباً؛ ففي مارس/آذار ١٩٩٥، شنت القوات الموالية للرئيس برهان الدين رباني هجوماً عنيفاً بالمقاتلات النفاثة على المناطق التي يسكنها الشيعة في حي كارتني سيه في كابول. ثم راح أفراد القوات يجوبون شوارع الحي، وينهبون المنازل، ويضربون ويقتلون السكان العزل، ويغتصبون من يقع بين أيديهم من النساء. ولم يتورع المسلحون من أفراد الفصائل المتناحرة عن قتل آلاف السكان عمداً وتعمداً بإطلاق النار عليهم من مسافة قريبة؛ حيث لقي الكثيرون حتفهم وهم يحاولون حماية ذويهم أو ممتلكاتهم؛ كما كان من بين القتلى نساء وأطفال لا ذنب لهم سوى أنهم قاوموا عمليات الاختطاف والاعتصاب.

والملاحظ أن الدافع لبعض أعمال القتل هو مجرد الرغبة في الانتقام، بينما يُعزى البعض الآخر إلى مشاعر العداوة لجماعات عرقية ودينية بعينها، أو كراهية المتعلمين أو مسؤولي الحكومة السابقة. أما الضحايا الأبرياء فليس لهم أحد يستجيرون به. ففي إحدى الحوادث التي وقعت في مايو/أيار ١٩٩٢، قام مسلحون من أعضاء جماعة «شورى إي نزار» (مجلس الشورى) بالقبض على رجل اشتبه في انتمائه إلى الحزب الذي كان يتولى الحكم فيما مضى، واعتقله داخل مبنى وزارة الداخلية. وذكر شهود عيان أن أحد المسلحين أوثق الرجل ثم أخذ يركله دافعاً إياه على درجات السلم حتى سقط في الطابق الأرضي. ثم راح مقاتل من إحدى جماعات «المجاهدين»، ومن الموالين للحكومة الجديدة، ينهال ضرباً على الرجل بكعب بندقيته، ثم أطلق على ذلك السجن البائس ما لا يقل عن ١٠ رصاصات، حسبما ورد. بل حاول



في ٣ فبراير/شباط ١٩٩٥، عُثر على كل من هاجرة زراي، زوجة الدكتور صالح محمد زراي، وابنتها جميلة البالغة من العمر ثمانية أعوام، وابنها أرسالا، البالغ من العمر ١٠ سنوات، مقتولين داخل شقتهم وقد شُقت حلقهم. ويذكر أن الدكتور زراي سياسي أفغاني تقلد عدة مناصب حكومية بارزة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٥.



فُبح على أحمد إرشاد منجل (إلى اليمين) في بيشاور في أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩، حيث وُضع رهن اعتقال لم يتم الإفراج به.



«وضعوا إحدى خصيتي بين فكي كماشة وراحوا يعصرونها ... وضربوني بكعب بندقية كلاشينكوف فكسروا جمجمتي. بينما استمر تسليط صدمات كهربائية على يدي وقدمي».

من شهادة أحد من غُذِّبوا بأيدي أشخاص يعملون لصالح وزارة أمن الدولة

مشاهدة أبيها وهو يُقتل رمياً بالرصاص، ثم تناوب الجنود المسلحون على اغتصابها المرة تلو الأخرى في منزلها بضاحية شل سوتوف في كابول. وفي معرض تعليقها على هذه الحادثة النكراء، قالت الفتاة لمنظمة العفو الدولية إن الكلمات تعجز عن وصف ما كابدته. والواقع أن ضحايا الاغتصاب والاعتداءات الجنسية يعانون طيلة حياتهم من التجربة المريرة التي تعرضن لها. وقد أدى الخوف من خطر الاغتصاب إلى فرار عائلات كثيرة من أفغانستان.

الاختطاف

على حين غرة، دُفع بقوة باب البيت الذي يقطنه أسد الله وكيل زاده في كابول، واقتحمت المكان مجموعة رجال مسلحين ينتمون إلى فصيل «جمعييت إي إسلامي» (الجمعية الإسلامية)، حسبما ورد. وعندما حاول أسد الله أن يقاوم هذا الاعتداء، انهالوا عليه ضرباً حتى فقد الوعي. وحين أفاق، كان ابنه رحمة الله، البالغ من العمر ١٥ عاماً، قد اختطف. وبعد يومين من هذا الحادث، وبالتحديد في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣، وقع هجوم مماثل اختطف بعده ابنان آخران هما أحمد رضا، البالغ من العمر ١٣ عاماً، ومصطفى، الذي لا يتجاوز عمره ١١ عاماً؛ ومنذ ذلك الحين، لم ير أحد هؤلاء الضحية الثلاثة مطلقاً.

وطوال ما يزيد عن عقد من الزمان، ظل أبناء شعب أفغانستان يعيشون في رعب شديد من عمليات الاختطاف التي يعقبها الصمت المطبق. وعادة ما يكون بعض الأصدقاء أو الأقارب أو الشهود على علم بمن اختطفوا الضحية، ولكن الجناة ينكرون أنه محتجز لديهم. وهكذا، لا يعرف الأقارب بصفة رسمية أي شيء عن مصير ذويهم المختطفين إلا إذا طلبت فدية. وقد ظل أفراد بعض العائلات طيلة سنوات عديدة في انتظار أية أخبار عن أحبائهم المفقودين.

ويُقدر إجمالي عدد الأشخاص الذين لم يظهر لهم أثر في أعقاب احتجازهم على أيدي جماعات «المجاهدين» بعدة آلاف. والغالبية العظمى من المحتجزين رهن اعتقال لم يتم الإفراج به هم أشخاص اشتبّه في تأييدهم لإحدى الجماعات المنافسة، أو كانوا على صلة بالحكومات السابقة. والظاهر أن بعض الضحايا قد استُهدفوا بسبب مساعدتهم لإنهاء القتال الذي تدور رحاه في البلاد. ومن جهة أخرى، احتُجز بعض الأشخاص في أماكن غير معروفة لجرد حاجة أحد القادة العسكريين المحليين إلى خبراتهم وكفاءاتهم، ومن بينهم أطباء وأشخاص مدربون تدريباً عسكرياً خاصاً. كما أسر آخرون وأجبروا على العمل في حفر الخنادق، أو تطهير حقول الألغام، أو حمل الأسلحة، أو العمل خدماً. بينما احتُجز عدد من الأطفال والفتيات حتى يتسنى اغتصابهن بصورة متكررة أو بيعهن لتسخيرهن في أنشطة الدعاية. وقد عجز أقارب هؤلاء الضحايا عن اقتفاء أثرهن.



© Seamus Murphy

خلال الفترة من ١٢ سبتمبر/أيلول حتى ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، قامت شتى الفصائل بقصف مناطق سكنية في كابول بنيران المدفعية وقذائف الهاون، مما أسفر عن مصرع حوالي ٨٠٠ شخص وجرح أكثر من ١٧ ألف آخرين.

حالات كثيرة؛ ففي جميع أنحاء أفغانستان، تعيش النساء والفتيات في خوف دائم من التعرض للاغتصاب على أيدي المقاتلين المسلحين، إذ لا يكاد يمر يوم دون أن ترد إلى أسماعهن قصص الاعتداءات الجنسية التي يقدم عليها أفراد الجماعات السياسية المسلحة، الذين يُسمح لهم بارتكاب مثل هذه الانتهاكات دون أن يساورهم أدنى خوف من أن ينالوا عقاباً أو حتى توبيخاً من قادتهم. بل إن معظم القادة، على ما يبدو، يتغاضون عن اغتصاب النساء، إذ يرون فيه وسيلة لترويع سكان المناطق التي يخضعونها لسيطرتهم، وشكلاً من أشكال مكافأة جنودهم المقاتلين.

ولا يتردد بعض الجنود عن ممارسة وحشيتهم دونما اعتبار لصغر سن الضحية؛ ففي مارس/آذار ١٩٩٤، أجبرت فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاماً على

بندقية كلاشينكوف فكسروا جمجمتي؛ بينما استمر تسليط صدمات كهربائية على يدي وقدمي؛ ظللت أتعرض للتعذيب هناك كل ليلتين على مدى أسبوعين».

الاغتصاب

دونما تفكير ولا تردد، انطلقت نفيسة تركض حتى وصلت أعلى البناية التي تسكنها، ثم ألقت بنفسها من الشرفة. إذ كان رجال مسلحون ينتمون إلى جماعة «مجلس الشورى» قد جاءوا للبحث عن هذه الفتاة البائسة، التي تبلغ من العمر ٢٥ عاماً. ولأنها كانت تعرف على وجه اليقين ما سيفعلونه بها، فقد بدا لها الموت أهون بكثير. ولكنها لم تمت، وإنما أصيبت بكسور في ظهرها وساقها. وليست هذه إلا حالة واحدة فحسب من بين

مسؤولية المجتمع الدولي عما خلفته الحرب

مساعات تتعلق بنقل الجنود وعتادهم، إذا ما توفرت أسباب تدعو للاعتقاد بأن من شأن عمليات النقل والمساعدات هذه أن تتسبب بشكل مباشر في وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.



© Steve Dupont

دخلت أسلحة كثيرة مثل هذه إلى أفغانستان عن طريق بلدان مجاورة.

منذ عام ١٩٧٩، سعت حكومات الاتحاد السوفيتي، ثم حكومات الدول التي حلت محله، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وإيران والسعودية وغيرها، إلى زيادة نفوذها في المنطقة بغض النظر عن عواقب ذلك على المدنيين الأفغان. حيث قدمت هذه الدول دعماً سياسياً ومالياً وعسكرياً لجميع أطراف الحرب الأهلية، رغم علمها التام بأن هذه الفصائل الحليفة ترتكب انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وفي كل يوم، يُضاف المزيد إلى ركام الأسلحة الفتاكة المتوفرة لدى الفصائل المتحاربة، من خلال أسواق السلاح الموجودة في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية في باكستان، حيث تُعرض للبيع أسلحة شتى واردة من الصين وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي. كما أرسلت أسلحة أخرى عبر باكستان من بلدان في أوروبا والشرق الأوسط.

وتفيد الأنباء الواردة أن أوزباكستان وإيران وباكستان والسعودية والسودان وطاجيكستان وليبيا والهند لا تزال تمد الفصائل المتحاربة في أفغانستان بالسلاح والذخيرة حتى اليوم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة العفو الدولية لا تتخذ موقفاً من الحرب الأهلية أو من حيازة الأسلحة أو الاتجار فيها؛ بيد أنها تعارض نقل المعدات العسكرية والأمنية والشرطة من بلد إلى آخر، وكذلك تقديم مساعدات بشرية أو تدريبية أو



إحدى عائلات النازحين
الأفغان، أثناء فرارها إلى
باكستان هرباً من أهوال
الحروب.

© David Stewart-Smith/Katz Pictures



توصيات لجميع أطراف النزاع:

- احترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني.
- كشف الحقائق عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- إحكام السيطرة والرقابة الفعالة للحيلولة دون وقوع الانتهاكات.
- وقف أعمال القتل المتعمد والتعسفي.
- منع تعذيب المعتقلين أو إساءة معاملتهم.
- منع احتجاز الرهائن، واحتجاز سجناء الرأي، واعتقال الأشخاص سراً.
- إيضاح مصير السجناء المحتجزين سراً.
- السماح للمنظمات الدولية بزيارة البلاد دون أية معوقات.

توصيات للمجتمع الدولي:

- التعبير عن القلق إلى حكومات الدول التي قامت بإرسال أسلحة إلى أفغانستان على مدى السنوات العشر الماضية، دون أن تتخذ أية إجراءات تضمن عدم استخدام هذه الأسلحة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.
- التأكد من أن هذه الأسلحة لا تُستخدم حالياً في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو في تسهيل ارتكابها.
- إقامة برامج تعليمية وتدريبية في أفغانستان، بغرض تعزيز التوعية بحقوق الإنسان، ودعم هذه التسهيلات وتوفير التسهيلات لها.

توصيات للهيئات الحكومية الدولية:

- يجب على الأمم المتحدة أن تضمن توفير الإمكانات اللازمة لكل من «بعثة الأمم المتحدة الخاصة بأفغانستان» و«مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بأفغانستان»، كيما يتسنى لهما أن يتكاتفاً على نحو فعال من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في هذا البلد.
- ينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات ملائمة، بما في ذلك إجراءات وقائية، من أجل التصدي للانتهاكات التي ترد أنباء عنها.
- يجب على المنظمات الحكومية الدولية، مثل «منظمة المؤتمر الإسلامي»، أن تبادر بإدانة وضع حقوق الإنسان في أفغانستان، وأن تشارك مشاركة فعالية في المساعي الرامية إلى وضع حد للانتهاكات.

الأفغان، تعاني في الوقت الحالي من نقص الإمكانات المالية الملائمة ومن الافتقار إلى التنسيق فيما بينها. كما تعثر جهود الأمم المتحدة من أجل التوسط لإقرار السلام في أفغانستان بسبب عدم وجود إرادة سياسية لتسوية الأزمة لدى الفصائل المتحاربة والدول التي تساندها.

ويجب على القوى الإقليمية بالمثل أن تنهض بدورها ومسؤولياتها من أجل إنهاء المجازر الدامية. وقد بادرت «منظمة المؤتمر الإسلامي»، على سبيل

لقد تخلت حكومات العالم عن أفغانستان، وتلاعبت بمصير هذا البلد؛ إذ اتخذت منه حلبة للتنافس فيما بينها، فتبارت في تزويد الجماعات السياسية المسلحة هناك بشتى أنواع السلاح، رغم علمها التام بأن هذه الأسلحة تُستخدم في انتهاك حقوق الإنسان. ولا تكاد هذه الحكومات تفعل شيئاً في الوقت الراهن من أجل إنهاء حلقة الانتهاكات الدامية. بل إن بعض الحكومات لانزول حتى الآن تقدم الدعم السياسي والعسكري للفصائل الأتية لديها، رغم وفرة الأدلة على اقتراف انتهاكات لحقوق الإنسان في كل يوم.

أما الجماعات الأفغانية المسلحة، بما في ذلك الجماعات الممثلة في الحكومة الانتقالية، فقد زعمت أنها ترغب في «استعادة» المعايير الدينية والإنسانية، إلا أنها لم تتورع في الواقع الفعلي عن ارتكاب أعمال القتل والتعذيب والاعتصاف والاختطاف والاعتقال السري، التي راح ضحيتها عشرات الألوف من المدنيين، مستخدمةً في ذلك تلك الأسلحة التي حصلت عليها من الخارج. وقد أطلقت جميع الفصائل السياسية المسلحة لأنفسها العنان وراحت تنتهك حقوق الإنسان كيفما يروق لها، وتروّع السكان الأبرياء لكي تضمن لنفسها السيطرة على مواقع السلطة.

وقد آن الأوان لكي تبادر حكومات العالم بممارسة ضغوط على حلفائها في أفغانستان، لحملهم على احترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي. وينبغي عليها أن تدخل في روعهم أنهم لم يجدوا صديقاً ولا نصيراً إن اعتدوا على حقوق الإنسان.

وينبغي على الدول الضالعة في الحرب الأفغانية أن تكف عن وضع مصالحها الذاتية في مرتبة أعلى من الحقوق الإنسانية للشعب الأفغاني. ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي حلت محل الاتحاد السوفيتي، بوجه خاص، أن تعترف بمسؤوليتها عن الكارثة التي ألت بحقوق الإنسان في هذا البلد، وأن تسارع باتخاذ ما يلزم من الإجراءات الملائمة. كما يمكنها أن تضمن تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة الأفغانية على نحو أكثر جدية، وأن تمد المنظمة الدولية بما تحتاج إليه من وسائل وأموال تجعل تدخلها أكثر فعالية. إذ يبدو أن الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة، والتي تشارك في تقديم مساعدات للسكان

إن قضية أفغانستان ليست قضية خاسرة؛ فهناك بارقة أمل لأن ثمة بوادر لمستقبل أفضل.

المثال، بإجراء مناقشات حول أفغانستان، ولكنها كانت تتعثر في كل مرة. إذ يبدو أن اهتمام كثير من الدول الأعضاء بكسب نفوذ في هذا البلد يفوق اهتمامها بالسعي إلى إيجاد حل عادل وسريع للمشاكل المحتملة التي يعاني منها عامة الشعب الأفغاني.

إلا أن قضية أفغانستان ليست قضية خاسرة؛ فمما يبعث على الأمل أن ثمة بوادر لمستقبل أفضل تتمثل في أولئك المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يخاطرون بحياتهم، تحت وطأة التهديد اليومي، لكي يجاهروا بالحقيقة؛ كما تتمثل في أولئك الذين يعملون من أجل إيجاد حل سلمي عادل للنزاع الدائر.

ولكن لكي تُسمع أصوات هؤلاء، فإنهم في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي وإلى مساندة أولئك الذين يتحملون قدراً من المسؤولية عن الكارثة الراهنة لحقوق الإنسان. فالمشكلة لا تكمن في أن أصوات الأفغان قد خرس، بل في أن العالم قد كف عن الإنصات.



مناشدات عالمية

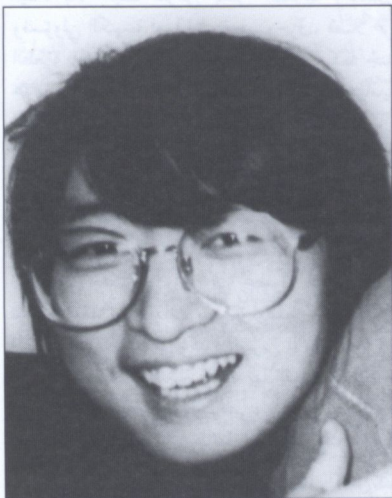
جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)

إيون سو - مي Eun Su-Mi، سجين رأي تبلغ من العمر ٣١ عاماً، وتقضي حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات صدر ضدها بموجب «قانون الأمن القومي» في كوريا الجنوبية. وهي تعاني من تدهور حالتها الصحية منذ القبض عليها في إبريل/نيسان ١٩٩٢، حيث اتُهمت بالانتماء إلى «رابطة العمال الاشتراكيين» (سانومينغ)، والتي تقول السلطات إنها منظمة ومناهضة للدولة. كانت تخطط للإطاحة بالحكومة. وقد زُج بكثير من أعضاء الرابطة في السجون، منذ عام ١٩٩٠، على أساس تلك التهم، رغم أنهم لم يستخدموا العنف ولم يدعوا إلى استخدامه.

والجدير بالذكر أن قانون الأمن القومي استخدم في كثير من الأحيان لسجن أشخاص بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير، وفي تكوين الجمعيات والانضمام إليها. وقد ظلت منظمة العفو الدولية، على مدى سنوات عديدة، تطالب بتعديل هذا القانون بحيث يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. إلا أن حكومة كوريا الجنوبية ترفض تعديل القانون، بدعوى أنها في حاجة إليه لمواجهة التهديد من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية). وقد مرضت إيون سو - مي مرضاً شديداً في إبريل/نيسان ١٩٩٥، فُنقلت إلى إحدى المستشفيات في مدينة كانغونونغ، حيث أُجريت لها عملية جراحية كبرى في الأمعاء. وأوصى الأطباء بنقلها إلى مستشفى أكبر، ولكنها أُعيدت في مايو/أيار إلى سجن كانغونونغ.

◆ يُوجى كتابة مناشدات تطالب بإطلاق سراح إيون سو - مي فوراً ودون قيد أو شرط، مع توفير الرعاية الطبية اللازمة لها حين الإفراج عنها، وترسل المناشدات إلى:

Mr. Ahn Woo-man/ Minister of Justice/ Ministry of Justice/ 1 Chung-gang-dong/ Kwachon-myon/ Shihugun-gun/Kyonggi-do/ Republic of Korea.



إيون سو - مي



خالد يويوز

◆ يُوجى كتابة رسائل تطالب بالإفراج عن خليل بريز فوراً ودون شرط، وتوجه إلى: فخامة الرئيس حافظ الأسد/ رئيس الجمهورية/ قصر الرئاسة/ أبو رمانة/ شارع الرشيد/ دمشق/ الجمهورية العربية السورية.

أحد ممثلي الادعاء التابعين لحكومة العدل العليا أنه لا توجد أية أدلة تثبت أن للمتهمة صلات مع «الحزب الشيوعي لبيرو».

وعلى الرغم من ذلك، أيدت محكمة العدل العليا، في ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، الحكم الصادر ضد ميريام غالفيز من إحدى المحاكم العليا الأخرى. وقد تقدم المحامي الموكل عنها بالنماسة إلى محكمة العدل العليا، لإعادة النظر في قرارها بتأييد الحكم بالسجن لمدة ٢٠ عاماً.

وتحتجز ميريام غودالوب غالفيز حالياً في سجن تشوريلوس للنساء، وهو سجن مشدد الأمن، في العاصمة ليما.

◆ يُوجى كتابة خطابات تطالب بالإفراج عن ميريام غودالوب غالفيز فارغاس فوراً ودون قيد أو شرط، وترسل إلى:

President Alberto Fujimori/ Palacio de Gobierno/ Plaza de Armas/ Lima 1/ Peru.

سوريا

خليل بريز، مواطن سوري ظل رهن الاعتقال طيلة ٢٥ عاماً، منذ أن اختطفته قوات الأمن السورية في العاصمة اللبنانية بيروت في الأول من شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠. وقد احتُجز بريز في بادئ الأمر في سجن المزة العسكري، وتعرض هناك للتعذيب، حسبما ورد. وفي عام ١٩٧٣، أُبلغ بأنه صدر ضده حكم غيايبي، في مارس/آذار ١٩٧٢، بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً، لإدانته بعدة تهم من بينها «التحريض على القتل والإرهاب» و«إفشاء أسرار الدولة».

ولم يُسمح لخليل بريز بالاستعانة بمحام، بل وأُقي في زنتائه طوال فترة المحاكمة. كما ظل محتجزاً منذ انقضاء مدة الحكم الصادر ضده في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٥. وترى منظمة العفو الدولية أنه يُعتبر في عداد سجناء الرأي، وتطالب بالإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

وكان قد سبق اعتقال خليل بريز في فرع الاستخبارات التابع للجيش السوري. وأفادت الأنباء أنه اعتقل لفترات قصيرة في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، ثم فر إلى لبنان في ١٩٦٤، ونشر هناك كتابين بعنوان: سقوط الجولان ومن ملفات الجولان، انتقد فيهما الجيش السوري.

ويبلغ خليل بريز من العمر حالياً ٦٢ عاماً، وهو متزوج ولديه أربعة أبناء. ولم يُسمح لعائلته بزيارته إلا عدة مرات متفرقة طوال سنوات اعتقاله في سجون مختلفة. ويُعتقد أنه محتجز حالياً في سجن المزة العسكري في دمشق.

بيرو

ميريام غودالوب غالفيز فارغاس Myriam Guadalupe Galvez Vargas، سجين رأي تقضي حكماً بالسجن لمدة ٢٠ عاماً في بيرو لإدانته «بتهمة الإرهاب»، وهي طالبة وأم لطفلين وتبلغ من العمر ٣٠ عاماً.

وكان الاتهام قد وُجه إلى ميريام غودالوب غالفيز في إبريل/نيسان ١٩٩٣، ثم أصدرت محكمة عليا الحكم عليها بعد عام. وبُني الاتهام على أساس ادعاء من الشرطة بأنها التحقت بأحد البرامج التعليمية في الجامعة بصحبة شخص زُعم أنه عضو في «الحزب الشيوعي لبيرو» (الطريق المضى)، وأنه عُثر معها على مفكرة خاصة بها زُعم أنها تضمنت ملاحظات بخط اليد عن «حرب محدودة الكثافة».

ومن جانبها ادعت ميريام غودالوب غالفيز أن تلك المذكرة لا تخصها، كما دأبت على شجب العنف السياسي. وفي ٢٦ مايو/أيار ١٩٩٤، ذكر

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات تر تساهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين تعرض حالاتهم في هذا الباب.

بوسعك أن تساهم على تحرير سجين من سجناء الرزي، أو إيفاق التعذيب، أو إعاوة الحرية لأحر ضحايا «الاختفاء»، أو (الميلولة وون إهرام شخص).

الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها. تنبيه: لا يجوز للأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

لجنة برلمانية تندد بانتهاكات قوات الأمن خلال هجمات للشرطة



الدكتور خوان ديل غرانادو، رئيس لجنة حقوق الإنسان (إلى اليسار)، يسلم التقرير إلى نائب رئيس مجلس النواب، الدكتور خايمي بونسي غاباليرو

العفو الدولية أن تأييد المجلس التام لتوصيات التقرير، الخاصة بتقديم مرتكبي الانتهاكات للمحاكمة، من شأنه أن يقدم رسالة واضحة مؤداها أن من ينتهكون حقوق الإنسان لن يفلتوا من العدالة.

واحدة من جماعات المعارضة المسلحة. وقد رحبت منظمة العفو الدولية بموقف اللجنة الصلب المناهض للتعذيب ولظاهرة الإفلات من العقاب. ولا يزال تقرير اللجنة حالياً في انتظار موافقة مجلس النواب عليه بشكل تام. وترى منظمة

أصدرت لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن مجلس النواب البوليفي تقريراً وثقت فيه عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان، التي زُعم أن قوات الأمن البوليفية قد ارتكبتها خلال الفترة من يونيو/حزيران ١٩٨٩ إلى إبريل/نيسان ١٩٩٣. ووقعت هذه الانتهاكات في سياق الهجمة التي شنتها الشرطة على جماعات المعارضة المسلحة، التي برزت في عام ١٩٨٩ وأُتهمت بممارسة أنشطة عنيفة.

يتضمن التقرير ... شهادات عن صنوف التعذيب والمعاملة السيئة التي تعرض لها ٣٥ معتقلاً سياسياً

وقد قُدم التقرير، المعنون «إدانة تعذيب المواطنين المتهمين بتنظيم انتفاضة مسلحة»، في يوليو/تموز ١٩٩٥، وتضمن شهادات عن صنوف التعذيب والمعاملة السيئة التي تعرض لها ٣٥ معتقلاً سياسياً. كما قُدمت أدلة مستقاة من أقوال أقارب الضحايا وبعض أعضاء القضاء، ومن وثائق قانونية وأخرى حررها خبراء في الطب الشرعي، وكذلك مما ورد في تقارير أصدرتها منظمة العفو الدولية ومنظمات محلية. وشكك التقرير في عدالة المحاكمات التي أجريت لأولئك السجناء، والذين لا يزال معظمهم محتجزين قيد الاعتقال.

وفي الوقت نفسه، تضمن التقرير معلومات عن حادثة مقتل خمسة أشخاص، أعدوا خارج نطاق القضاء، على ما يبدو، وذلك خلال عمليات قامت بها قوات الأمن لإنقاذ أحد الرهائن الذي احتجزته

بوروندي



تصدر كل شهر بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من أجل حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور أدناه.

انتهاكات تستهدف المعلمين والطلاب ورجال الدين

لأرشفة بوبانزا، مع خمسة أشخاص آخرين، بالقرب من أحد المراكز العسكرية. وفي وقت لاحق من نفس الشهر، أصيب أحد القساوسة بإصابات بالغة، كما جرح قسيسان آخرون وراهبة، عندما أطلق مسلحون النار على سيارتهم وهم في طريقهم إلى معهد كانيوشا اللاهوتي، الذي يقع في أحد ضواحي بوجومبورا.

هذا، وقد تقاعست سلطات بوروندي عن إصدار أوامر بإجراء تحقيقات مستقلة بخصوص هذه الحوادث وغيرها من حوادث القتل. وتدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى المساعدة في وضع حد للانتهاكات التي تشهدها بوروندي، وإلى ضرورة تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة.

الهوتو والآخر من التوتسي، كما جرح خمسة آخرون، بينما كانوا يحضرون حفلاً في مدرسة «الروح القدس» الثانوية في بوجومبورا، وذلك عندما اقتحم أحد المسلحين مبنى المدرسة. وكان الحفل قد نُظم للتدليل على أن بوسع أبناء طائفتي الهوتو والتوتسي بل ومن واجبهم أن يتعايشوا معاً.

وفي نفس اليوم، امتدت شرارة العنف الذي وقع في مدرسة «الروح القدس» الثانوية إلى جامعة بوروندي المجاورة لها في بوجومبورا، حيث قُتل ما لا يقل عن ١٥ طالباً أعزلاً ينتمون إلى طائفة الهوتو على أيدي زملاء لهم من طائفة التوتسي. وفي يوليو/تموز، شهدت الجامعة مزبداً من أحداث العنف، حيث أقدمت زمرة، يُعتقد أنها تضم طلاباً سابقين من الهوتو، على قتل أربعة طلاب واثنتين من الموظفين ينتمون إلى طائفة التوتسي.

ومن ناحية أخرى، استهدفت الاعتداءات عدداً من القساوسة والأساقفة وغيرهم من زعماء كنيسة الروم الكاثوليك، ولا سيما من ينتمون إلى طائفة الهوتو، وذلك بسبب دورهم المؤثر في أوساط طائفة الهوتو، على ما يبدو. ففي ٧ يوليو/تموز ١٩٩٥ قامت عصابة مسلحة من التوتسي بقتل الأب أنستاسي بيفوغيري، كاهن كنيسة بلدة سيبيتوك، التابعة

امتد الصراع من أجل السيطرة السياسية على طائفتي الهوتو والتوتسي في بوروندي إلى مجال التعليم وأصبح يتخذ من المؤسسات التعليمية ميداناً له، حيث تعرض بعض الطلاب والمعلمين ومسؤولي الكنيسة لعمليات تفجير وحرق، فضلاً عن الطعن بالمدى وإطلاق الرصاص عليهم. كما جند عدد من الطلاب في صفوف الجماعات السياسية المسلحة، ولم يتورعوا هم أنفسهم عن ارتكاب أعمال القتل المتعمد والتعسف والتخريض على ارتكابها. والمعروف أن المؤسسات التعليمية كانت تُعد على الدوام قاعدة لحلق نخبة حاكمة في بوروندي، كما كان المتعلمون هدفاً لمعظم المذابح التي شهدتها البلاد من وقت إلى آخر في غضون الثلاثين عاماً الماضية. وقد تبدى ذلك بصورة أوضح خلال النزاع المسلح الذي اندلع في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، إثر محاولة انقلاب فاشلة قامت بها القوات المسلحة، التي تسيطر عليها طائفة التوتسي، ضد أول حكومة يتزعمها رئيس ينتمي إلى طائفة الهوتو التي تمثل أغلبية سكان البلاد.

وقد تفتت أعمال القتل منذ ذلك الحين. ففي ١١ يونيو/حزيران ١٩٩٥، قُتل أربعة أشخاص بالرصاص، من بينهم طالبان على الأقل أحدهما من

النشرة الإخبارية مجلة على شرائط

تعتزم منظمة العفو الدولية تقديم خدمة جديدة أعدت خصيصاً للمكفوفين أو الذين يعانون من ضعف في الإبصار. فإذا كانت لديكم، أو لدى أحد معارفكم، الرغبة في الحصول على نسخة باللغة الإنكليزية من هذه النشرة الإخبارية مسجلة على شريط تسجيل، بدون تحمل أي تكاليف إضافية، يُرجى الاتصال بالمنظمة على عنوانها الوارد أدناه.